



مباني مستوطنة نوف زيون

محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماساً بالاعتراض قدمه أصحاب الأرض الفلسطينيين. ويدر المشروع من قبل رجال أعمال من القطاع الخاص (جاك ناصر وأفي ليفي) ويتوقع أن يضم مساحة تصل إلى (١١٥) دونماً، وجزء من الأرض تعود "حقوقها" إلى اليهود والجزء الآخر تمت مصادرته من العديد من المواطنين الفلسطينيين، أصحاب الأراضي الأصليين. ويتضمن المشروع بناء ما يزيد عن (٤٠٠) وحدة سكنية، وفندق خمسة نجوم، وكنيس وحمام طبقاً للتقاليد اليهودية، وروضة أطفال ومدرسة وحدائق ومركز تسوق وناد رياضي ومرافق أخرى تلبي احتياجات البائعين الأمريكيين المحتملين. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل البناء الأربعة (٩١ وحدة سكنية) في العام ٢٠٠٨، وتنتظر شركة ديغال حالياً الموافقة النهائية من الحكومة لبدء المرحلة الثانية والثالثة.

وفي حين تدعي مجموعة "العاد" الاستيطانية أن الأرض قيد "الصراع/ النزاع" تم تملكها بشكل قانوني، إلا أنه من الواضح أن بلدية القدس الغربية صادرت على الأقل نصف الأرض من أصحاب الأراضي الفلسطينيين الذين تقدموا لاحقاً بالتماس إلى محكمة القدس اللوائية على أساس أن المصادرة غير قانونية وأنه تمت مصادرة أراض عربية فقط وصنفت "كمناطق خضراء". وكما كانت التوقعات، فإن المحكمة الإسرائيلية أصدرت قرارها لصالح بلدية القدس الغربية. ويخطط الآن لبناء البنية التحتية للمستوطنة على الأراضي التي صادرت من سكان (حي جبل المكبر)، وفي مقابل ذلك "وعدت" البلدية الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين بالحصول على خدمات أفضل في مجالات المياه والكهرباء والصرف الصحي. لكن طلب السكان بربطهم بنظام وشبكة الصرف الصحي الخاصة بمستوطنة "نوف تسيون" رفض وما زالوا حتى الآن بدون نظام للصرف الصحي. تجدر الإشارة إلى أن الموقع هو المكان الوحيد المتبقي للتطوير الحضري المستقبلي في تلك المنطقة وفي حين حصلت مستوطنة "نوف تسيون" على الترخيص لبناء خمسة إلى ستة طوابق، فإن البناء الفلسطيني في "حي جبل المكبر" ما زال محدوداً ومقيداً بطبقتين فقط.

ويتضح أن مشروع مستوطنة (جبل المكبر) يعتبر رابطاً رئيسياً في سلسلة متطورة من المستوطنات التي يتم بناؤها داخل المناطق العربية من أجل تقطيع أوصال الوجود العربي، وإقامة سيطرة إسرائيلية على القدس الشرقية، مما يعيق أية إمكانية للتعامل مع القدس الشرقية على أنها عاصمة فلسطينية قابلة للحياة.

❖ أبو ديس



أبو ديس

تقع أبو ديس إلى الشرق من الحدود البلدية للقدس. وفي الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٣٠، أقيمت جمعية "أغودات هاديارييم" التعاونية اليهودية في القدس من أجل إقامة أحياء يهودية لأعضاء الجمعية. وفي العام ١٩٢٨، "اشترت" الجمعية (٥٩٨) دونماً من الأراضي في منطقة تعرف اليوم باسم أبو ديس - بسبب قربها من البلدة القديمة - من أجل بناء "تجمع البساتين" (منازل مع حقول زراعية). وبالرغم من منح سلطات الانتداب البريطانية حقوق "الملكية" القانونية في تلك المنطقة، إلا أن المعارضة والاحتجاجات الفلسطينية التي اندلعت في تلك الفترة على شكل الاضطرابات والهبات الفلسطينية في القدس أدت إلى التحلي عن المبادرة.

واستمرارية وتواصل عمران يهودي مع (المقبرة) خارج البلدة القديمة ومدرسة (بيت أوروب) على جبل الزيتون، الأمر الذي يهدف في نهاية المطاف إلى منع أي تقسيم للقدس. وبدأت عملية البناء على أرض بمساحة (١٤,٥) دونم في العام ١٩٩٨ من قبل شركة "قدوميم ٣٠٠٠" (التي توضح على موقعها الإلكتروني "رغبتها الإيديولوجية للبناء تحديداً في يهودا والسامرة" وأنها تريد "توظيف العمالة اليهودية فقط") وانتقل المستوطنون الأوائل إلى هناك في شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ عندما انشغلت وتوجهت أنظار العالم على الحرب الأمريكية على العراق. ولاحقاً وخلال العام، تم الانتهاء من بناء (١٣٢) وحدة سكنية واستمر البناء في المرافق اللازمة، مثل المركز التجاري، والكنيس، وروضة أطفال، والعيادة. ويوجد حالياً ما يقرب من (٢٥٠) مستوطناً يعيشون في "معاليه هازيتيم".

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام ١٩٩٨، رفضت بلدية القدس الغربية أن تقر الخطة التفصيلية لحي رأس العامود على أساس أن جزءاً من الأرض التي تعود "حقوقها" إلى اليهود وقد ربطت موافقتها بشرط قبول السكان الفلسطينيين ببناء مبنى يهودي في قلب الحي. وبالرغم من الاحتجاجات المحلية والدولية، فرضت المستوطنة على الفلسطينيين في نهاية المطاف حيث سمح للفلسطينيين بالبناء على ٦٥٪-٥٥٪ من إجمالي مساحة المنطقة مع عدم البناء أعلى من طابقين لكل مبنى (مقارنة بالمستوطنين الذين سمح لهم بالبناء على ١١٥٪ من إجمالي المساحة وبناء سبعة طوابق كحد أقصى). (أريج، الوضع الجيوسياسي لمحافظة القدس، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦).

وفي شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٥، قامت "لجنة تجمع بوخاران" اليمينية مع قوات الشرطة الإسرائيلية (عبر مفوض الشرطة العام موشيه كارادي) بتوقيع "مذكرة تبادل" وافقت بموجبها اللجنة على بناء مركز الشرطة الجديد في منطقة (أي ١- E١) وبالمقابل تسلمت اللجنة مركز الشرطة الحالي في منطقة حي رأس العامود ليتم استخدامه لأهداف سكنية. ومن خلال هذه الاتفاقية، تمكنوا من إدراج المبنى داخل مستعمرة / مستوطنة (معاليه أوميم) المجاورة والتي يتوقع أن يتضاعف حجمها مرتين على الأقل. وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، بدأ العمل ببناء (٦٠) وحدة سكنية أخرى في المستوطنة حيث تعيش (٥١) عائلة للمستوطنين وفي نيسان (أبريل) ٢٠٠٨، انتقل المستوطنون إلى مبنى الشرطة الذي تم إخلاؤه الأمر الذي شكل إقامة حي جديد - معاليه دافيد - سيتكون في نهاية المطاف من (١١٠) وحدات سكنية على قطعة أرض بمساحة ١٠ دونمات.

❖ حي جبل الهكبر

منطقة حي جبل المكبر التي يقطنها (١٧,٠٠٠) نسمة فلسطينية تعتبر من المناطق الفلسطينية المزدهمة سكانياً وهي تقع على تلة جنوب البلدة القديمة وحي الثوري ومحاذية للسواحة الغربية.

حصلت الموافقة المبدئية على مشروع مستوطنة جبل المكبر في عام ١٩٩٣، لكن تأجلت لاحقاً بسبب "حساسية الموضوع"، وبسبب قضايا تتعلق بملكية الأرض. وفي أيار (مايو) ٢٠٠٢، قامت شركة (ديغال) للاستثمار والأسهم الإسرائيلية بمرافقة القوات العسكرية الإسرائيلية بإقامة سياج حول المنطقة التي تقع على منحدر تحت "غولدمان بروميناد" شمال شرق (تليبيوت) وقامت بتجريف الأرض وإقامة مواقع مراقبة عسكرية. وبدأ البناء في مستوطنة "نوف تسيون" (سابقاً "نوف زاهاف" أو "المشهد الذهبي") في العام ٢٠٠٤، وأقرت بعد عام من قبل اللجنة الإسرائيلية للتخطيط بعد أن رفضت



حي جبل المكبر